منشورات ITU

التقارير الإحصائية
ملخص تنفيذي

تقرير قياس مجتمع المعلومات

ملخص تنفيذي

2018

ITU

الفصل الأول - الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هناك أكثر من نصف سكان العالم موصولون حالياً بالإنترنت. بنهاية عام 2018 سيكون عدد مستعملي الإنترنت 51,2 في المائة من الأفراد أي ما يساوي 3,9 مليار نسمة. ويمثل ذلك خطوات هامة نحو مجتمع معلومات عالمي أكثر شمولاً. ففي البلدان المتقدمة، هناك أربعة أفراد من بين كل خمسة أفراد موصولون بالإنترنت وهو ما يصل إلى مستويات التشبع. وفي البلدان النامية، فبالرغم من أنه لا تزال هناك فسحة للزيادة، تبلغ نسبة الأفراد من مستعملي الإنترنت 45 في المائة. وفي أقل البلدان نمواً (LDC) البالغ عددها 47 بلداً في العالم، لا يزال انتشار الإنترنت منخفضاً نسبياً وهناك أربعة أفراد من كل خمسة أفراد (80 في المائة) لا يستعملون الإنترنت.

هناك استمرارية في اتجاه صعودي عام في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها. باستثناء المهاتفة الثابتة، تظهر جميع المؤشرات نمواً مستداماً عبر العقد الأخير. بيد أنه في السنوات الأخيرة، تباطأ النمو بالنسبة لمعظم مؤشرات النفاذ، خاصةً في البلدان التي لديها أجزاء كبيرة من السكان الموصولين بالفعل. ولا بد أن ينشط النمو مجدداً إذا ما أردنا تحقيق الأهداف الطموحة لبرنامج التوصيل في 2030 للاتحاد ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة. ومن بين هذه الأهداف تحقيق معدل انتشار للإنترنت بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2023 وبنسبة 75 في المائة بحلول عام 2025.

النفاذ المتنقل إلى خدمات الاتصالات الأساسية أصبح أكثر انتشاراً من أي وقت مضى. بالرغم من استمرار الانخفاض طويل الأجل في اشتراكات الهاتف الثابت، فإن اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل مستمرة في الزيادة. وبالرغم من أن عدد الاشتراكات في الهاتف الخلوي المتنقل يفوق بالفعل عدد سكان العالم، فإن الأمر لا يسري في جميع المناطق. وبالتالي، يمكن توقع أن البلدان النامية، خاصةً أقل البلدان نمواً، ستلحق ببقية العالم ببطء.

يواصل النفاذ عريض النطاق تسجيل نمو مستدام. تواصل اشتراكات النطاق العريض الثابت الزيادة بدون أي تباطؤ في معدلات النمو. وعلاوةً على ذلك، تتسم جميع اشتراكات النطاق العريض الثابت تقريباً بسرعات تنزيل تبلغ 2 Mbit/s على أقل تقدير، مع جزء كبير جداً منها بسرعات معلنة تزيد عن 10 Mbit/s. وفي أقل البلدان نمواً، لا تزال هناك شريحة كبيرة من الاشتراكات بالسرعة الأقل (أكبر من أو تساوي 256 kbit/s إلى أقل من 2 Mbit/s) على الرغم من الانخفاض السريع في هذه الشريحة. وكان النمو في اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة أكثر قوة، بمعدلات نمواً زادت من 4,0 اشتراك لكل 100 نسمة في 2007 إلى 69,3 في 2018.

يعيش جميع سكان العالم الآن تقريباً ضمن مدى إشارة شبكة خلوية متنقلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمعظم السكان النفاذ إلى الإنترنت عبر شبكة 3G أو شبكة ذات جودة أعلى. بيد أن هذا التطور في الشبكات المتنقلة يمضي بوتيرة أسرع من الزيادة في النسبة المئوية من السكان الذين يستعملون الإنترنت.

النفاذ إلى الإنترنت من المنازل يكتسب زخماً. لدى 60 في المائة من الأسر تقريباً وسيلة للنفاذ إلى الإنترنت من المنزل في 2018، وذلك مقارنةً بأقل من 20 في المائة في 2005. ولدى أقل من نصف الأسر بمقدار ضئيل حاسوب في المنزل وهو ما يؤكد أن عدداً كبيراً من الأسر ينفذون إلى الإنترنت (أيضاً) عبر وسائل أخرى، الأكثر أهمية منها هي الأجهزة المتنقلة، التي تستخدم في الغالب خطة بيانات الاشتراك في النطاق العريض المتنقل. ويمتلك ثلاثة أرباع سكان العالم هاتفاً محمولاً وذلك في 2017، بيد أن هذه النسبة تقف عند 56 في المائة في أقل البلدان نمواً. ونظراً إلى الآثار الإيجابية لامتلاك هاتف محمول على التنمية، فإن هذا المجال يمكن أن تتحقق فيه مكاسب سريعة.

الافتقار إلى مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العوائق الهامة بالنسبة لنفاذ السكان إلى الإنترنت. تظهر البيانات أنه مع زيادة تعقد الأنشطة، فإن عدد من يضطلع بها من السكان يكون أقل والأمر الأهم، هو أن لدى مستعملي الحاسوب في البلدان المتقدمة مهارات أكبر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنةً بالمستعملين في البلدان النامية وهو ما يشير إلى قيد خطير بشأن إمكانات التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

النمو في عرض النطاق الدولي وحركة الإنترنت لا يزال أقوى من النمو في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنسبة المئوية من السكان الذين يستعملون الإنترنت. ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن السكان يمضون وقتاً أطول على الإنترنت وأن عدداً كبيراً جداً منهم يمضي هذا الوقت في القيام بأنشطة كثيفة البيانات، مثل مشاهدة هذه التسجيلات الفيديوية وممارسة الألعاب التفاعلية.

الفصل الثاني - مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المستقبل

هناك حاجة متزايدة إلى المهارات "الشخصية" التي تتجاوز المهارات التقنية ومهارات التصفح. سيكون توفر مجموعة واسعة من المهارات - بما في ذلك المهارات التقنية والتشغيلية ومهارات إدارة المعلومات والمهارات الاجتماعية ومهارات إعداد المحتوى - من الأمور الأساسية لتحقيق نتائج إيجابية وتفادي النتائج السلبية. وعلاوةً على ذلك، فإن الخوارزميات وانتشار البرمجيات الروبوتية والانتقال إلى إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، تزيد من الحاجة إلى مهارات المعلومات الحرجة والمهارات المتقدمة في مجال إعداد المحتوى. ومع زيادة تعقد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزيادة الهائلة في كم البيانات التي يتم جمعها، تكون المهارات الرقمية القابلة للنقل والتعلم طول العمر من الأمور التي لا غنى عنها.

بيانات الاتحاد ومصادر البيانات الأخرى القابلة للمقارنة بين البلدان تُظهر وجود فجوات واسعة في جميع المجالات في المهارات اللازمة على جميع المستويات. يفتقر ثلث الأفراد إلى المهارات الرقمية الأساسية مثل نسخ الملفات أو المجلدات أو استعمال أدوات النسخ واللصق؛ ولدى 41 في المائة فقط المهارات الأساسية مثل تثبيت البرمجيات أو تشكيلها أو استعمال الصيغ الأساسية على جداول البيانات؛ وهناك 4 في المائة فقط يستعملون لغة متخصصة لكتابة البرامج الحاسوبية.

ندرة البيانات تشير إلى أن البلدان النامية تعاني عملياً عندما يتعلق الأمر بالمهارات الرقمية. هناك نقص في البيانات المجمعة بشأن المهارات في المناطق النامية، غير أن البيانات المتاحة تشير إلى أن عدم التكافؤ يفرز مظاهر أخرى من عدم التكافؤ بين مناطق العالم المختلفة، خاصةً فيما يتعلق بالمهارات الأساسية. وتعد أنماط المهارات العادية أقل وضوحاً.

عدم التكافؤ في المهارات الأساسية والعادية داخل البلد الواحد يعكس الأنماط التاريخية لعدم التكافؤ. يرجح في المتوسط أن تزيد نسبة شاغلي الوظائف الذين لديهم مهارة عن أرباب الأعمال الحرة بمقدار عشرة في المائة ويرجح أن تزيد نسبة من يملكون مهارة من هؤلاء عن العاطلين بمقدار عشرة في المائة أيضاً. ويرجح أن عدد من لديهم مهارة ممن في التعليم الجامعي يبلغ من مرة ونصف إلى ضعف عدد الحاصلين على التعليم الثانوي العالي ومن 3,5 إلى أربعة أضعاف الحاصلين على التعليم الأساسي. وتقل نسبة الأفراد الذين لديهم مهارة في المناطق الريفية عن أقرانهم في الأحياء الحضرية بمقدار عشرة في المائة تقريباً على الأرجح. وختاماً، هناك خمسة في المائة فارق بين الرجال والنساء في امتلاك مهارة بعينها.

هناك عدم تكافؤ في المهارات بين الأطفال بقدر ما هو موجود بين البالغين. بالرغم من ندرة البيانات المتوفرة عن ذلك خارج أوروبا، تشير البيانات المتاحة أن عدم التكافؤ الرقمي ليست مسألة متعلقة بجيل بعينه وستستمر في المستقبل.

هناك فجوات واضحة في جمع البيانات بالنسبة لبعض البلدان والشرائح وأن المجموعة المستخدمة من الأدوات المنهجية في جمع هذه البيانات محدودة. تعد قياسات الاستقصاءات غير المباشرة (مثل السؤال عن الاستخدام من أجل قياس المهارات) ومقاييس مهارات الإبلاغ الذاتي هي الأكثر شيوعاً. وتم مؤخراً تطوير تدابير لمهارات الإبلاغ باستخدام سلالم تقييم تم التحقق منها عبر اختبارات للأداء (وكلاء استقصاءات لاختبار الأداء). والأقل شيوعاً هي اختبارات الأداء الفعلي أو الاختبارات الرسمية؛ فهذه الاختبارات تخص في معظم الحالات قطاعاً أو سياقاً بعينه. ويوصي بوضع مقاييس للاستقصاءات يمكن استعمالها لعدد أكبر من السكان ويكون قد تم التحقق منها لتفادي حالات الانحياز في الردود.

هناك حاجة ملحة إلى وضع مقاييس بشأن مجموعة من المهارات التشغيلية ومهارات إدارة الأعمال والمهارات الاجتماعية ومهارات إعداد المحتوى). ينبغي لهذه البنود أن تكون مستقلة عن الجهاز والمنصة، بحيث تقيس المهارات وليس الأنشطة وتحد من انحيازات الرغبة الاجتماعية عند تصميم سلالم تقييم أجوبتها. وعلاوةً على ذلك - لفهم فجوة المهارات فيما يتعلق بمستقبل محتمل تدمج فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تكون غير مرئية - فإن تطوير مقاييس المهارات الحرجة الخاصة بالمعلومات والاتصالات وإدارة البيانات وإنتاجها أمر مطلوب بشدة.

لمقاييس الاستقصاءات المستخدمة في معظم الدراسات القابلة للمقارنة دولياً أوجه قصور رهيبة. فهي تفتقر إلى التنوع (تقييس مجموعة ضيقة فقط من المهارات التشغيلية) وإمكانية مقارنتها (لم تختبر إزاء الملاءمة لمقارنات بين الثقافات) وإمكانية التكيف (غير قابلة للنقل لارتباطها بمنصات أو أنشطة بعينها بدلاً من "منهج" أساسي من المهارات المثبت ملاءمتها للمستقبل) والمساواة (لم يتم التحقق من مدى صلاحيتها كأدوات تقييم مقارنة لمختلف الشرائح الفرعية عبر مجموعة من السكان شديدة التنوع).

تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحاً في وضع سياسات أكثر فعالية بخصوص المهارات الرقمية تتعلق بالفجوات في سوق العمالة وتتعلق بالشواغل الخاصة باتساع أوجه عدم التكافؤ الاجتماعي. يمكن تحقيق ذلك من خلال (أ) جمع معلومات ذات جودة وموثوقية أكبر عن المجموعة الكاملة من المهارات الرقمية في قطاعات مختلفة؛ و(ب) استهداف مجموعات محددة حسب الحاجة وحسب النتائج المتحققة، بدلاً من اتباع نهج واحد يلائم الجميع؛ و(ج) أن يتم بدلاً من ذلك وضع مبادئ تمويل وحوافز حول النجاح بحيث لا تطفو على السطح إلا أفضل الممارسات، وذلك من خلال تحفيز إقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة من القطاعات المتعددة مع مواصلة تبادل الدروس المستفادة والتحسينات المتحققة.

الفصل الثالث - الاتجاهات الخاصة بالإيرادات والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقطاع الاتصالات دور هام في الاقتصاد العالمي، بإيرادات تجزئة عالمية من الاتصالات وصلت إلى 1,7 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، بما يمثل 2,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. على المستوى الإقليمي، تظهر بوضوح أهمية القطاع في دفع النمو الاقتصادي، خاصةً في العالم النامي. ومثلت عائدات الاتصالات في عام 2016 في المتوسط ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا والدول العربية، مقارنةً بنسبة 2 في المائة في آسيا والمحيط الهادئ والأمريكيتين (باستثناء الولايات المتحدة وكندا)، وأقل من 2 في المائة في كومنولث الدول المستقلة وأوروبا.

غير أنه نتيجةً لمستويات نضوج الأسواق الأكبر، سجل قطاع الاتصالات أداءً ضعيفاً في الفترة بين 2014 و2016. انخفضت إيرادات التجزئة العالمية من الاتصالات بمقدار 5 في المائة أثناء هذه الفترة، بعد أن تجاوز معدل انتشار الاتصالات الخلوية المتنقلة علامة 100 في المائة في 2016. وعلى التوازي، انخفض عدد العاملين بدوام كامل لدى شركات تشغيل الاتصالات بمقدار 6 في المائة عالمياً في الفترة بين 2014 و2016.

مثلت إيرادات الخطوط الثابتة نصف إيرادات الاتصالات المتولدة في عام 2016 في شتى أنحاء العالم. تكتسي عملية التقارب بين الخدمات الثابتة والمتنقلة وخدمات التشغيل المتعدد والسباق من أجل تحقيق الآمال الواعدة بخصوص المجتمعات الذكية بأهمية في الأسواق الناضجة التي توقف فيها النمو في الاشتراكات والإيرادات. فعلى سبيل المثال، ينظر في أوروبا إلى الاندماج وقدرة المشغلين المتقاربين على الاستفادة من ملكية الأصول الثابتة والمحتوى في دعم الاتصالات المتنقلة على أنه وسيلة لتشجيع إنشاء أسواق أكثر استدامة للاتصالات المتنقلة.

عالمياً، انخفضت إيرادات الاتصالات المتنقلة بنسبة 7 في المائة في الفترة بين 2014 و2016، من 924 مليار دولار أمريكي في 2014 إلى 859 مليار في 2016. مع انتشار الاتصالات المتنقلة بصورة شمولية في معظم المناطق، توقف النمو في إيرادات الاتصالات المتنقلة. وفي الفترة بين 2014 و2016، انخفضت إيرادات الاتصالات المتنقلة بنسبة 10 في المائة في العالم النامي، مقارنةً بنسبة 5 في المائة في العالم المتقدم. وهناك ارتباط بين النمو الاقتصادي وإيرادات الاتصالات المتنقلة في الأسواق التي يسود فيها نظام الدفع المسبق - كان هناك أربعة اشتراكات من بين كل خمسة اشتراكات في الاتصالات المتنقلة بالعالم النامي بنظام الدفع المسبق في عام 2016.

النمو في إيرادات الاتصالات المتنقلة يعتمد على التحويل النقدي لخدمات الإنترنت المتنقلة. غير أنه في الفترة بين 2014 و2016، كانت الزيادة العالمية في إيرادات اتصالات البيانات (70,2 مليار دولار أمريكي) أقل من الخسائر المسجلة في إيرادات الاتصالات الصوتية (114,1 مليار دولار أمريكي). في الواقع، كانت منطقتا آسيا والمحيط الهادئ والولايات المتحدة/كندا هما المنطقتين الوحيدتين التي تجاوزت فيها الزيادة إيرادات اتصالات البيانات الخسائر في إيرادات الاتصالات الصوتية خلال نفس الفترة. وعموماً، فإن الأهمية النسبية لإيرادات اتصالات البيانات فوق إيرادات الاتصالات المتنقلة ترتبط بمعدل انتشار الإنترنت في البلد. ففي معظم الاقتصادات النامية، زادت اشتراكات النطاق العريض المتنقل بشكل كبير، وهو ما عوض التباطؤ المسجل في نمو اشتراكات الاتصالات الخلوية المتنقلة ودعم النمو في إيرادات اتصالات البيانات.

يتأثر النمو في إيرادات الاتصالات المتنقلة بانتشار الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT). يعد نجاح تطبيقات المراسلة القائمة على بروتوكول الإنترنت هو مصدر الأذى الواقع على الاستعمال التقليدي للنصوص وما يرتبط به من إيرادات. وعالمياً، انخفضت الرسائل SMS المرسلة بمقدار النصف في الفترة بين 2014 و2016، من 6 تريليونات رسالة نصية في 2014 إلى أقل من 3 تريليونات رسالة فقط في 2016. ونتيجةً لذلك، انخفضت إيرادات الرسائل SMS العالمية من 82 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 75 مليار دولار أمريكي في 2016، ويتوقع المحللون أن الإيرادات العالمية للرسائل SMS ستواصل الانخفاض في السنوات القليلة القادمة.

يتسم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية مع زيادة في النفقات الرأسمالية (capex) للاتصالات مدفوعة بشكل كبير بالطلب على اتصالات البيانات في الاقتصادات النامية - حيث لا يزال معدل انتشار النطاق العريض المتنقل دون حد الخمسين في المائة وذلك في 2016. عالمياً، زادت النفقات الرأسمالية للاتصالات بمقدار 4 في المائة في الفترة بين 2014 و2016، من 340 مليار دولار أمريكي في 2014 إلى 354 مليار دولار أمريكي في 2016. وتدفع هذه الزيادة الاستثمارات في الاقتصادات النامية، بزيادة النفقات الرأسمالية بمقدار 23,5 مليار دولار أمريكي خلال هذه الفترة، مقارنةً بانخفاض قدره 10 مليارات دولار أمريكي في البلدان المتقدمة.

تنبئ هذه الاتجاهات ببيئة سوقية تجبر فيها الضغوط المالية والمنافسة الشديدة موردي الخدمات على تحويل نماذج أعمالهم سعياً إلى تدفقات جديدة في الإيرادات. يوفر نمو إنترنت الأشياء (IoT) والاتصالات من آلة إلى آلة (M2M) فرصاً لتحقيق إيرادات لموردي الخدمات الذين يعملون في أسواق ناضجة، وهو ما قد يساعد في تعويض اتجاهات الانخفاض في الإيرادات في أقسام الأعمال الأساسية. ومع زيادة إيرادات وفرص الاستثمار في إنترنت الأشياء، تكتسب بعض الأدوات التمكينية، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة (BDA) وسلاسل الكتل زخماً. وتساعد هذه الحلول الناشئة دوائر الأعمال على زيادة إيراداتها وتقليص قاعدة نفقاتها وزيادة الكفاءة وهامش المنافسة، مع وضع الأساس من أجل إنشاء "مجتمعات ذكية".

الفصل الرابع - اتجاهات أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

انخفضت أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً في العقد الأخير، بالتوازي مع زيادة النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها. كان لتحسين تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع السياسات الخاصة بها دور محوري في تهيئة الظروف لخفض الأسعار في الفترة 2008-2017، بما يضمن وصول المكاسب الخاصة بالكفاءة من جراء زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى العملاء جزئياً.

تابعت أسعار الاتصالات الخلوية المتنقلة اتجاهاً مستداماً للانخفاض في الفترة 2008-2015. وقد وصلت أسعار الاتصالات الخلوية المتنقلة إلى مرحلة الاستقرار اعتباراً من عام 2015 وأصبحت سلة الاتصالات الخلوية المتنقلة للاتحاد (51 دقيقة و100 رسالة SMS في الشهر) تكلف 12,5 دولار أمريكي شهرياً في المتوسط في نهاية عام 2017. وهذا السعر يساوي نصف السعر المتوسط لسلة النطاق العريض الثابت وإن كان يزيد بمقدار 35 في المائة عن متوسط سلة النطاق العريض المتنقل باستخدام جهاز اليد، وهو ما يشير إلى أنه لا تزال هناك إمكانية لتحقيق أسعار أقل للاتصالات الخلوية المتنقلة.

بعض البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم - مثل بنغلاديش والصين والهند - تبرز بتحقيق سلال أسعار للاتصالات الخلوية المتنقلة أقل من ثلاثة دولارات أمريكية شهرياً وتأتي بين البلدان العشرين الأقل أسعاراً. ويوفر عدد من أقل البلدان نمواً (LDC) أيضاً أسعاراً تقل عن ثلاثة دولارات أمريكية شهرياً، بما في ذلك بوتان وإثيوبيا وميانمار وجمهورية نيبال وجنوب السودان.

سعر سلة أسعار النطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة اليد بما في ذلك معدل 500 MB شهرياً تتابع اتجاهاً عالمياً في الانخفاض في الفترة 2013-2016، بيد أنها وصلت إلى مرحلة الاستقرار بمبلغ 9,3 دولار أمريكي شهرياً في 2017. والانخفاض العالمي المتوسط تدفعه الانخفاضات القوية في الأسعار في البلدان النامية (معدل نمو سنوي مركب (CAGR) مقداره - 24 في المائة بالنسبة للدولار الأمريكي في الفترة من 2013 إلى 2016)، وخاصةً في أقل البلدان نمواً (معدل CAGR مقداره - 36 في المائة بالنسبة للدولار الأمريكي في الفترة من 2013 إلى 2016). وتابعت أسعار سلة النطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة الحاسوب بما في ذلك معدل 1 GB شهرياً اتجاهاً مماثلاً لسلة النطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة اليد. وبالرغم من الانخفاض المستدام في الأسعار في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فإن متوسط معدلات البيانات المسموح بها استمر في الزيادة. فعلى سبيل المثال، زاد معدل البيانات المسموح به في أقل البلدان نمواً من 800 MB شهرياً في 2014 إلى 1 GB شهرياً في 2017 بالنسبة لسلة النطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة اليد ومن 1,7 إلى 3,2 GB شهرياً لسلة النطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة الحاسوب.

في 2017، أصبح لدى جميع البلدان المتقدمة تقريباً أسعار للنطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة الحاسوب تقابل أقل من 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد (p.c.)، وهو ما يحقق بالفعل هدف عام 2025 الذي وضعته لجنة النطاق العريض. وبالمثل، وفرت نسبة 34 في المائة من البلدان النامية أيضاً خططاً للنطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة الحاسوب تمثل أقل من 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للفرد في 2017. ومن جهة أخرى، فإن معظم البلدان التي لم تحقق بعد هدف 2015 الخاص بالتيسر الذي وضعته لجنة النطاق العريض (أي أن تمثل أسعار النطاق العريض أقل من 5 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للفرد) هي من أقل البلدان نمواً. ويعطي تيسر خدمات النطاق العريض المتنقل القائم على أجهزة اليد المدفوعة سلفاً في أقل البلدان نمواً هذه مؤشراً قوياً بأنه قد يكون الأسلوب الأفضل لضمان نفاذ ميسور التكلفة إلى الإنترنت للجميع، أن يتمكن المشغلون في هذه البلدان من الحفاظ على المستويات الحالية للأسعار مع مواصلة الزيادة المتدرجة في معدلات البيانات المسموح بها المسجلة في السنوات السابقة.

أسعار أي خطة أساسية للنطاق العريض الثابت انخفضت كثيراً في شتى أرجاء العالم في العقد الأخير، من أكثر من 40 دولاراً أمريكياً في الشهر في المتوسط في عام 2008 إلى 25 دولاراً أمريكياً في الشهر في المتوسط في عام 2017. وقد سجل الانخفاض الأكبر في الأسعار في أقل البلدان نمواً حيث انخفضت الأسعار بمقدار الثلثين منذ عام 2008. ومع ذلك، فإن سعر أي خطة أساسية للنطاق العريض الثابت يقابل في المتوسط 12 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للفرد في البلدان النامية، بينما تظهر الشواهد من الاستقصاءات الأسرية أن النسبة المئوية لنفقات الأسرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقل عن 8 في المائة من النفقات الإجمالية للأسرة في جميع البلدان المتاحة عنها بيانات. ويشير ذلك إلى أن الالتزام الاقتصادي المطلوب لأسرة متوسطة في العالم النامي للتوصيل بالإنترنت من المنزل يزيد عن النصيب المتوسط من الميزانية المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم البلدان.

هناك أكثر من بلد من بين كل أربعة بلدان في كومنولث الدول المستقلة وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية لديه أسعار للنطاق العريض الثابت الأساسي تمثل أقل من 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للفرد. وفي أوروبا، هناك ثلاثة بلدان من بين كل أربعة بلدان لديها خدمات للنطاق العريض الثابت تحقق الهدف الخاص بنسبة 2 في المائة الذي حددته لجنة النطاق العريض لعام 2025. وتعد أسعار النطاق العريض الثابت هي الأقل ميسورية في إفريقيا، بالرغم من أن بلداناً مثل بوتسوانا وكابو فيردي والغابون وموريشيوس وسيشيل وجنوب إفريقيا حققت أسعاراً تقل عن 5 في المائة وهي العتبة التي حددتها لجنة النطاق العريض لعام 2015.

الاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

نُشرت في سويسرا
جنيف، 2018